



المجلد (11)، العدد (2)، ديسمبر
2025م

آفاق اقتصادية Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

العوامل الداخلية المؤثرة في تحديد الأداء المالي للمصارف التجارية: "دليل من دول المغرب العربي"

د. عبد الله رجب الفاضلي
aralfadli@elmergib.edu.ly
كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب

سوسن مسعود غازي
Sawasnaoudg@gmail.com
كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

الفاضلي، عبد الله رجب وغازي، سوسن مسعود . (2025). العوامل الداخلية
المؤثرة في تحديد الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل من دول المغرب
العربي. مجلة آفاق اقتصادية. 11 [2] 271-244.

العوامل الداخلية المؤثرة في تحديد الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل من دول المغرب العربي

الملخص:

تبحث هذه الورقة في العوامل الداخلية التي قد تؤثر على تحديد الأداء المالي للمصارف التجارية بدول المغرب العربي، ولاستكشاف هذا التأثير تم العمل على إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بتقديرات قياسية باستخدام نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSEs) على مجموعة بيانات متوازنة لـ 23 مصرف تجاري خلال الفترة من 2011 إلى 2020. العوامل الداخلية المدروسة تتمثل في كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول، تنوع الإيرادات، السيولة، حجم المصرف، رأس المال الفكري، الودائع. كشفت نتائج هذه الدراسة إلى أن العوامل الداخلية تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بالعائد على متوسط الأصول (ROAA)، باستثناء المقياس الذي يمثل متغير الكفاءة التشغيلية، وبالمثل كانت العوامل الداخلية تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بالعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، باستثناء المقاييس التي تعبر عن متغيرات كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة، وبالتالي يمكن الإستنتاج أن الأداء المالي للمصارف التجارية بدول المغرب العربي مدفوع بشكل رئيسي بالعديد من العوامل الداخلية.

الكلمات المفتاحية: العوامل الداخلية، الأداء المالي، المصارف التجارية، بيانات البانل (panel data).

Internal factors affecting commercial banks' Financial Performance: Evidence from the Arab Maghreb countries.

Abduallah .R. Alfadli ¹, Sawsan.M. Ghazi ²

¹ & ² – Department of Banking and Finance - Faculty of Economics Al Khums / Elmergib University/ Libya

Abstract

This paper investigates internal factors that could affect commercial banks' financial performance in the Maghreb countries. To explore the effect, we perform panel-corrected standard errors (PCSEs) estimates on a balanced panel data set of 23 commercial banks from 2011 to 2020. Studied internal factors include apital adequacy, operational efficiency, asset quality, revenue diversification, liquidity, bank size, intellectual capital, and deposits. The results of this study revealed that Internal Factors (bank-specific variables) factors significantly affect the financial performance of commercial banks as measured by return on average assets (ROAA), except for the measure representing operational efficiency variable. Likewise, the overall effect of internal factors affect the financial performance of commercial banks as measured by return on average equity (ROAE), with the exception of the capital adequacy, asset quality, and liquidity metrics.was significance level. Thus, it can be concluded that the commercial banks' financial performance in the Maghreb countries is driven mainly by many internal factors.

Keywords: Internal Factors, financial Performance, commercial Banks, Panel data.

1. المقدمة Introduction

تعتبر المصارف التجارية شريان الحياة للاقتصاد والركيزة الأساسية للنظام المالي العامل في أي اقتصاد وتعد من أهم مكونات النظام المالي الذي يقدم دورا هاما لكل اقتصادات العالم النامية منها والمتقدمة والعمل على تحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية لكل الدول، فهي التي تقدم الخدمات التي تساعد في تنمية المشاريع وإشباع الحاجات المتزايدة للفرد والمؤسسات، والعمل على تسهيل عمليات تمويل الاستثمارات بمختلف القطاعات، حيث تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات المالية ديناميكية وتلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية المتمثلة في الودائع المصرفية بجميع أنواعها من فئة الفائض والتي تعرف بوحدة الفائض، وتوجيه هذه الموارد نحو فئة أو وحدات العجز من أجل تمويل المشاريع والنشاطات الإنتاجية والتجارية، والمصارف التجارية هي المساهم الأكثر مرونة في تنمية الاستثمارات المختلفة في شتى المجالات، فهي التي تربط بين المستفيدين (مودعين، ومقترضين) مما يسمح لهم بالاستثمار في مشاريع جديدة وتسهيل التجارة المحلية والتجارة الدولية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. وعليه، تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية، نظرا للوظيفة الأساسية التي تضطلع بها، والمتمثلة في أداء دور الوساطة المالية بين الوحدات المشار إليها سابقا، والتي تشمل تحويل آجال استحقاق الاستثمارات وتوفير ضمانات لتلبية احتياجات السيولة المحتملة للمودعين (Kiem, et al., 2019). كما تسعى للحفاظ على قوة مركزها المالي، وذلك بالحفاظ على مواردها المالية وتعظيم أرباحها واستمرارها، حيث تعد الربحية الهدف الأساسي والأسمى لها، وهي شرط أساسي لأي مؤسسة مصرفية تنافسية، فهي ليست مجرد نتيجة، بل هي ضرورة حتمية لازدهار العمل المصرفي في ظل تصاعد المنافسة في الأسواق المالية (Ali, et al., 2011).

ومن أجل ضمان قوة وثبات المصارف التجارية في مواجهة العديد من التغيرات المتسارعة ومواجهة الالتزامات وتجنب مخاطر التعثر التي قد تتعرض لها، وتحقيق المستوى التنافسي الجيد، وجذب العدد الأكبر من العملاء والمستثمرين، شهدت المصارف العديد من الجهود من أجل تحسين مستوى أدائها وزيادة ثقة المودعين والمستثمرين الحاليين والمحتملين، والتأكد من تحقيق الأهداف المطلوبة والمحددة للحفاظ على سلامتها المالية، هذا يسهم بالضرورة بالرقابة والمتابعة للعوامل التي قد تؤثر على أدائها.

وعلى هذا تتحدد المشكلة البحثية لهذه الورقة بناء على أهمية الأداء المالي للمصارف، حيث لا شك أن سلامتها ترتبط ارتباطا وثيقا بأدائها المالي وربحياتها، مما يمكنها من تعزيز وظيفتها الاستثمارية والتمويلية، كما يسهم القطاع المصرفي المريح إسهاما كبيرا في استقرار النظام المالي

ككل، حيث يشير الأداء المالي إلى قدرة القطاع المصرفي على تحقيق الأرباح من عملياته وأنشطته الاستثمارية، لذلك يعد تقييم وفهم أداء المصارف وأنشطتها والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها أمر بالغ الأهمية في الدراسات المالية والمصرفية، ومراعاة العوامل المؤثرة على أدائها لضمان العوائد المرضية من استخدام أصولها المالية، حيث إن أي خلل يصيب هذا القطاع يؤثر بشكل كبير ليس فقط على قطاع المصارف وإنما في اقتصاد الدولة بشكل عام ويصل ليؤثر على السياسة النقدية والمالية.

عليه، فإن الهدف الرئيسي من الدراسة الحالية هو فحص تأثير العوامل الداخلية وتحديد آثارها على الأداء المالي للمصارف التجارية متمثلاً في معدل العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، والتي تعد من أهم المقاييس المحاسبية لمعيار ربحية النشاط المصرفي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يمكن التعبير عن مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال التالي:

ما هي العوامل الداخلية المؤثرة في تحديد الأداء المالي للمصارف التجارية؟

2. الدراسات السابقة **Review of Literature**

نالت العوامل المؤثرة على الأداء المالي للقطاع المصرفي باهتمام متسارع ومتزايد من قبل المحللين الماليين والأكاديميين ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التسارع الهائل والشامل نحو التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية ومدى أهميتها في التنمية المستدامة، كما إن الأداء المالي للمصرف وبالتحديد معيار الربحية هو دالة لعوامل متعددة داخلية وخارجية، حيث أن العوامل الداخلية هي محددات داخلية متعلقة بالمصرف نفسه وتتأثر بشكل كبير بقرارات إدارة المصرف وسياساته وأهدافه والتي يمكن التحكم فيها من خلال قراراته الإدارية، وتعتبر مستقلة ويمكن أن تؤثر على أداء المصرف داخلياً، بينما العوامل الخارجية هي محددات خارجية مرتبطة بالبيئة الخارجية للمؤسسات المصرفية، وتعتبر مستقلة ويمكن أن تؤثر على أداء المصرف خارجياً.

وكما سبقت الإشارة إليه أن المصارف التجارية تعتبر من أهم الوسطاء الماليين بين المدخرين والمستثمرين، جعلت العديد من المهتمين بالصناعة المصرفية بإجراء أبحاث مختلفة لتقدير العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي بشكل عام، واختلفت تلك الأبحاث من حيث العينات والمتغيرات وطرق القياس، حيث ركز بعضها على مجموعة واحدة من المتغيرات كالعوامل الداخلية، بينما ركز البعض الآخر على المجموعتين من المتغيرات (داخلية وخارجية). بالإضافة إلى ذلك، ركزت بعضها على أنظمة مصرفية خاصة بدولة ما على حدة، في حين تناولت أخرى مجموعات من الدول منها اقليمية، واختلفت معها النتائج من بحث إلى آخر وكانت متناقضة عند قياس العوامل

المحددة لمعايير الربحية المصرفية، ويرجع ذلك الاختلاف والتباين إلى إختلاف مناهج التحليل وحجم العينات والاختلافات بين الدول وبيئاتها الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في حالة رأس مال المصرف وعلاقته بالربحية، إذ أن كفاية رأس مال المصارف يعد متغيراً ذات أهمية نسبية لأنه العنصر الأساسي للاستثمارات الذي يجب التركيز عليه بشكل رئيسي، وهذا له تأثير حاسم على هوامش الربح وقدرة المصرف على المنافسة والاستمرارية، حيث يعد رأس المال أحد أهم العوامل وأكثرها إثارة للجدل في العمل المصرفي، في أغلب الأدبيات التجريبية وعلى نطاق واسع يتم تناول نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لكي تعبر عن كفاية رأس المال الفعلي وليس التنظيمي من أجل تحديد والتقاط العلاقة بين رأس مال المصرف وربحيته.

ومع ذلك، فقد أسفرت بعض الدراسات عن نتائج متناقضة عند قياس العلاقة بين رأس مال المصرف والأداء المالي للمصارف، حيث وجدت بعض الدراسات أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمقياس يعبر عن كفاية رأس المال له تأثير إيجابي ويلعب دور مهم في تحديد ربحية المصارف التجارية على سبيل المثال (الشهيلي، 2020 ؛ حيدر، 2023) في الدراسات العربية، وغيرها من الدراسات الأجنبية مثل (Dietrich & Athanasoglou et al., 2008 ; Rahman et al., 2015 ;). وعلى النقيض من ذلك قد تتعارض هذه النتائج مع الدراسة التي قام بها Hoffmann, (2011) والتي تسعى بالتحقيق في محددات ربحية المصارف الأمريكية لعينة تتكون من 11,777 مصرف تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الزمنية من 1995 إلى 2007، استخدم المؤلف نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمقياس يعبر عن رأس المال الفعلي للمصرف وعلاقته بالربحية، وأشارت النتائج إلى أن نسبة رأس المال لها تأثير سلبي على الربحية، مع الإشارة إلى أن هذه النتيجة تدعم فرضية الكفاءة والمخاطر حول العلاقة بين رأس المال والربح في القطاع المصرفي والتي تفترض أن المصارف الأكثر كفاءة تميل إلى اختيار نسب رأس مال منخفضة، حيث أن العائدات المتوقعة الأعلى من كفاءة الربح الأكبر تحل محل رأس المال النقدي إلى حد ما من خلال حماية المصارف من الضائقة المالية أو التصفية.

كما قام (Dietrich & Wanzenrid 2014) بالتحقيق في ربحية المصارف التجارية لعينة تتكون من 10165 بمصرف تجاري تعمل في 118 دولة وفقاً لثلاثة مستويات الدخل، دول منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل حول العالم خلال الفترة الزمنية من 1998 إلى 2012، استخدم المؤلفان نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمقياس يعبر عن رأس المال الفعلي للمصرف وعلاقته بالربحية، وأشارت النتائج إلى أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها فقط علاقة إيجابية وذو دلالة

إحصائية بين مستوى كفاية رأس المال وربحية المصرف، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

كذلك (Gul et al., 2011) قاموا بالتحقيق في العلاقة بين الخصائص المصرفية المحددة والخصائص الاقتصادية الكلية وربحية المصارف لعينة تتكون من أكبر 15 مصرف في باكستان خلال الفترة الزمنية من 2005 إلى 2009، استخدم المؤلفون كذلك نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمقياس يعبر عن رأس المال الفعلي للمصرف وعلاقته بالربحية، وأفادوا بأن العلاقة غير مهمة، وليست قاطعة.

بالتالي ونظرا لتعدد المتغيرات التي تتناولها الدراسة الحالية، سيتم الاكتفاء بعرض الدراسات السابقة المتعلقة بكل متغير على حدة مع جزء تفسير ومناقشة النتائج، من خلال مقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج الدراسة الحالية من حيث نقاط التوافق والاختلاف.

3. المنهجية Methodology:

3.1. البيانات والعينة Data and Sample:

تستند هذه الدراسة إلى بيانات ثانوية حول المتغيرات التابعة والمستقلة، وقد تم الاعتماد على إحصائيات بيانات البائل (panel data) لعينة متوازنة لـ 23 مصرفا تجاريا، موزعة على ثلاث دول من دول المغرب العربي (الجمهورية التونسية 7 مصارف؛ المملكة المغربية 5 مصارف؛ الجمهورية الجزائرية 11 مصرف) باستخدام بيانات سنوية على مدار الأعوام من سنة 2011 إلى سنة 2020، حيث شملت مجموع 230 ملاحظة سنوية للمصارف محل الدراسة، وقد استخرجت بيانات هذه المتغيرات من قاعدة بيانات Orbis.

3.2. وصف المتغيرات The description of variables

يصف هذا القسم من الدراسة كلا من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المختارة لدراسة تأثير العوامل الداخلية على الأداء المالي للمصارف التجارية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

3.2.1 المتغير التابع Dependent Variable

المتغير التابع المستخدم في الدراسة الحالية هو الأداء المالي للمصارف التجارية بالقطاع المصرفي، حيث ينظر إلى تقييم الأداء على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة (سهام، 2014)، وبالتالي

هناك العديد من طرق القياس والتحليل للأداء المالي المستخدمة، في حين تأتي هذه الدراسة مستخدمة لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية معبرا عنه بنسب معيار الربحية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

➤ **العائد على متوسط الأصول (ROAA):** يعكس مستوى العائد الفعلي من استخدام الأصول لتوليد الإيرادات، وبما أن آليات العائد في المصارف ترتبط ارتباطا وثيقا بأصولها، إذا فكلما ارتفع هذا المعدل دل على كفاءة المصرف وربحيته، ومما يدل على إدارة جيدة وقدرات أداء مالي أفضل وكان المصرف أكثر فعالية (الفاضلي وآخرون، 2022) ولقياس هذا المعدل، تم استخدام المعادلة التالية:

$$ROAA = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

➤ **العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE):** يعكس مستوى كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، هذا المؤشر يعبر عن قدرة المصرف على استخدام أموال المساهمين وإخبارهم بالمبالغ المكتسبة مقابل كل من أموالهم المستثمرة، وكلما ارتفع هذا المعدل كان المصرف أفضل حالا من حيث تحقيق الأرباح، وهو من أنسب المقاييس ليعبر عن ما يسعى الملاك لتحقيقه وتعظيمه (الفاضلي وآخرون، 2022) ولقياس هذا المعدل، تم استخدام المعادلة التالية:

$$ROAE = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{متوسط إجمالي حقوق الملكية}$$

3.2.2 المتغيرات المفسرة Explanatory Variables

المتغيرات التفسيرية الرئيسية المتعلقة بالعوامل الداخلية للمصرف التي تم اختيارها هي كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول، تنويع الإيرادات، السيولة، حجم المصرف، رأس المال الفكري، الودائع، كمتغيرات مستقلة، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

➤ **كفاية رأس المال (CAR):** يعتبر رأس المال جزء من الأموال التي يساهم بها الملاك، والتي تمنحهم حق الاستفادة من الأرباح المحصلة في المصرف، وبعد أيضاً مصدراً بديلاً للودائع وأموال الاقتراض الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فهو يلعب دوراً مهماً في حماية المودعين والمصرف من خطر الإفلاس وأشكال الضغوط الأخرى (فرح بن سالم، 2022)، وبالتالي كفاية رأس المال هي قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات)، ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة (الحريث وحزوري، 2018)، وتحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاية المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم

المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية (بن عمر ونصير، 2017 ؛ سهام، 2014) وقياس كفاية رأس المال، تم استخدام المعادلة التالية:

$$CAR = \text{إجمالي حقوق الملكية بالمصرف} / \text{إجمالي الأصول بالمصرف}$$

حيث يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في الأدبيات باعتباره نسبة رأس المال الرئيسية، وهو يوضح مدى قدرة المصرف على تحمل الصدمات المالية وامتصاص الخسائر، وكلما ارتفعت هذه النسبة زاد هامش أمان المصرف كسد ضد الظروف والمخاطر غير السارة، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-1: زيادة كفاية رأس المال المقاسة بـ إجمالي حقوق الملكية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول تحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **الكفاءة التشغيلية (OE):** الكفاءة التشغيلية هي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة البشرية منها والمادية بما يحقق إدارة مثلى للتدفقات والمعاملات المالية، فمن المتعارف عليه أن الإدارة الجيدة هي السبب الرئيسي في نجاح منظمات الأعمال، وتحقيق الأرباح، إذ يقع على عاتق الإدارة التوفيق بين العائد والمخاطرة من الاستثمارات، أيضاً يجب على الإدارة الجيدة خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وذلك من خلال الخبرة التي اكتسبتها الإدارة من قيامها بوظائفها المختلفة، فالربحية المصرفية تتأثر بإدارة المصرف للنفقات، فكلما كانت إدارة المصرف قادرة على تخفيض التكاليف كلما ازدادت ربحيته والعكس بالعكس (الشعار وآخرون، 2022). وقياس الكفاءة التشغيلية، تم استخدام المعادلة التالية:

$$OE = \text{إجمالي تكاليف التشغيل} / \text{صافي الدخل}$$

حيث يوضح هذا المؤشر مدى نجاح إدارة المصرف في تقليل نفقاته ومدى كفاءته في التحوط ضد أبعاد المخاطر، وهو مقياس ملخص لإدارة تكاليف المصرف، كلما ارتفعت هذا المؤشر كلما كان المصرف أسوأ حالاً من حيث توليد الأرباح، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-2: زيادة نسبة تكاليف التشغيل محسوبة كنسبة مئوية من صافي الدخل تُضعف الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **جودة الأصول (AQ):** ترتبط مصداقية معدلات الرسملة بشكل عام بدرجة بموثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، إذ تعد مخاطر الائتمان في المصارف غالباً ما تنتج من نوعية الأصول والمتمثلة في القروض، ومن هنا تبرز أهمية مراقبة المؤشرات الدالة على جودة الأصول (سهام، 2014) وقياس جودة الأصول المصرفية، تم استخدام المعادلة التالية:

AQ = القروض المتعثرة / إجمالي قروض العملاء

يشير هذا المؤشر الى احتمال التعرض للخسارة الناتجة من عجز المقترض على سداد ما عليه من التزامات مالية، بالتالي كلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض كانت جودة الأصول أفضل والعكس بالعكس، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-3: زيادة مؤشر جودة الأصول المقاس بـ إجمالي القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي قروض العملاء يُضعف الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **تنويع الدخل (ID):** يعرف التنويع بأنه عملية تخصيص رأس المال في استثمارات جديدة لتخفيض التعرض للمخاطر أو التقلب في الدخل، كما يعرف التنويع بأنه التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لقطاعات مختلفة، أو لعملاء مختلفين أو مناطق جغرافية وغير ذلك بهدف إما تخفيض خطر التعثر أو لكي تولد مجالات ربحية جديدة أو كلاهما معاً، ويعرف من وجهة نظر مالية بأنه عملية تخصيص رأس المال في طرق تخفيض التعرض للخطر فالمنطق من هذا التنويع هو ان المحفظة الاستثمارية يجب ان تتكون من أنواع مختلفة من أصول مالية ستحقق بالمتوسط عوائد عالية بمخاطر منخفضة مقارنة بأي استثمارات فردية أي ان يكون المسار العام لاتجاه التنويع هو تخفيض المخاطر أو التقلب في العوائد من خلال الاستثمارات في مجموعة متنوعة من الأصول (موصلي، 2022) ولقياس تنويع الدخل، تم استخدام المعادلة التالية:

$$ID = \text{الإيرادات من غير الفوائد} / \text{إجمالي الإيرادات بالمصرف}$$

حيث يعتبر التنويع فئة مهمة من المقاييس المالية المستخدمة لتحديد قدرة المصرف على تنويع مصادر الدخل من خلال القيام بأنشطة مدرة للدخل من غير الفوائد، وإن الأنشطة التي تدر الدخل من غير الفوائد أصبحت ذات أهمية متزايدة للصحة المالية للمصارف، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-4: زيادة تنويع الدخل المقاس بـ الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات تحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **السيولة (L):** هي من العوامل الأساسية التي تؤثر في معيار الربحية للمصارف، وهي المقاييس المهمة والتي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المتعاملون في تقييم المصارف، لذلك يجب أن تبقى في حالة التوازن، لكي يتجنب المصرف مخاطر عدم الالتزام بالطلبات المالية، وتوفير النقد الكافي لتغطية السحوبات التي يطلبها المودعون، وتلبية طلبات الائتمان اللازمة المقدمة من العملاء، ولقياس السيولة المصرفية، تم استخدام المعادلة التالية:

L = إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول

هذا المؤشر يعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات في حالة تم طلبها من قبل الزبائن أصحاب الودائع الجارية، وكلما ارتفع هذا المعدل كان المصرف أفضل حالا من حيث توفير السيولة ولكن أسوأ من حيث التضحية بالفرص الاستثمارية التي ستندر الأرباح نتيجة الاحتفاظ بالأصول السائلة، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-5: زيادة مؤشر السيولة المقاس بـ الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول تُضعف الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **حجم المصرف (BS):** يقاس حجم المصرف بإجمالي الأصول، ويعتبر معياراً لأصول المصرف ومن أهم المعايير المعتمدة في تقييم حجم المصرف كونه المقياس الحقيقي لقياس مدى حجم المصرف، باعتباره يستند إلى كون حجم الأصول يمثل مجموع النقد والأرصدة وما في حكمها إضافة إلى الاستثمارات المتنوعة والقروض والسلف الممنوحة (حقيقة وبورعدة، 2020). ويتم قياس حجم المصرف من خلال ما يلي:

BS = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف

يتضح أنه كلما زاد حجم موجودات (الأصول) المصرف زادت قدرته على التمويل والاستثمار، وبالتالي الزيادة في تحقيق الأرباح من خلال استخدام مزايا وفورات الحجم، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-6: زيادة حجم المصرف المقاس بـ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول تُحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **رأس المال الفكري (VAIC):** هو يعبر عن إجمالي الأصول غير الملموسة التي تمتلكها المنظمة ويتم تصنيفها على أنها كفاءة الموظف (الفردية)، والهيكل الداخلي والهيكل الخارجي (شيدافيسل، 2022)، وسيتم قياسه من خلال نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) والذي يعد من أهم نماذج قياس رأس المال الفكري من خلال الاعتماد على علاقة قائمة على مجموع كفاءة النسب الثلاث للعناصر الرئيسية رأس المال البشري، ورأس المال الموظف، ورأس المال الهيكلي، ويتم حساب القيمة المضافة لرأس المال الفكري من خلال العلاقة التالية:

$$VAIC = HCE + CEE + SCE$$

حيث أن:

(HCE) = كفاءة رأس المال البشري: تعمل على قياس ما يحققه المصرف جراء استثماره في الموارد البشرية التي تعمل بالمصرف، والتي يتم حسابه من خلال قسمة مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة) إلى مجموع تكليف الموارد البشرية.

(CEE) = كفاءة رأس المال الموظف: تعكس ما يحققه المصرف جراء استثماره في رأس المال المادي (الملموس)، والتي يتم حسابه من خلال قسمة مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة) إلى القيمة الدفترية (حقوق المساهمين).

(SCE) = كفاءة رأس المال الهيكلي: تعبر عن ما يحققه المصرف جراء استثماره في المخزون من قواعد البيانات، ونظم المعلومات، والبرمجيات وما إلى ذلك من العناصر المؤثرة بشكل مباشر على أداء المصارف، والتي يتم حسابه من خلال قسمة مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة - مجموع تكليف الموارد البشرية) إلى مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة)، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-7: زيادة القيمة المضافة لرأس المال الفكري تحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

➤ **الودائع (Dep):** يعد قبول الودائع بأنواعها المختلفة من الوظائف الأساسية التي تؤسس عليها المصارف التجارية، ويجب العمل على تقديم الخدمات التي تسهم في جذب أكبر قدر ممكن من المودعين، فهي مصدر رئيسي للتمويل والأقل تكلفة، وكلما زادت حجم الودائع وتحويلها إلى قروض، كلما ارتفع هامش الربح (Anbar, & Alper, 2011)، وللتعبير عن الودائع المصرفية تم استخدام المعادلة التالية:

$$Dep = \text{إجمالي الودائع} / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

حيث أن معدلات الودائع تعتبر من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى مستوى الثقة في الجهاز المصرفي، وبهذا فإن تحليل معدلات الودائع يظهر مدى متانة الوضع المالي للمصرف ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي، وبناءً على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H-8: زيادة مؤشر حجم الودائع المصرفية المقاس بـ إجمالي الودائع كنسبة مئوية من إجمالي الأصول تحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

4. الإطار التطبيقي The applied framework

تتمثل منهجية الدراسة في استخدام المنهج القياسي المناسب للنموذج قيد الدراسة لتحليل إحصاءات البيانات المتوازنة للمصارف العاملة في دول المغرب العربي، باستخدام بيانات طولية تأخذ في الاعتبار التغيرات الزمنية والاختلافات بين وحدات المقاطع العرضية. تتمثل المرحلة الأولى من التحليل القياسي في تحديد النموذج الأمثل لتقدير معلمات نماذج الدراسة، حيث يوفر لنا فهما واضحاً لمدى ملاءمة المتغيرات المستقلة وقدرتها على تفسير المتغيرات التابعة. ولإثبات صحة نماذج الدراسة، من الضروري تقديم اختبارات مهمة وذات أولوية، مثل اختبارات الإحصاء الوصفي

واختبارات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، قبل تقدير النماذج المستهدفة وعرض نتائجها وتفسيرها.

4.1 الإحصاء الوصفي Descriptive statistics

يقدم الجدول 1 ملخص للإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة وذلك لفهم توزيع بيانات هذه الورقة، وبنود هذا الملخص الوصفي تشمل المتوسط العام للمتغيرات (Mean) مع وصف تقلباتها القيم القصوى (Maximum) والقيم الدنيا (Minimum) وانحرافاتها المعيارية (Standard deviation) لقياس مدى تشتت هذه البيانات، كذلك الالتواء (Skewness) لقياس تماثل التوزيع حول المتوسط بالإضافة إلى التفلطح (Kurtosis) لقياس حدة المدى أو التطرف، ويلاحظ من الجدول أن المصارف في الدولة محل الدراسة تختلف فيما بينها وهذا ما تم ملاحظته من خلال القيم القصوى (Maximum) والقيم الدنيا (Minimum)، وهذا يشير إلى مشكلة عدم التجانس بين المصارف، كما يلاحظ من خلال قيم التشتت أن الالتواء (Skewness) قيمه صغيرة لجميع المتغيرات بينما كان التفلطح (Kurtosis) له قيمة شادة مع متغير معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) والتي كانت ما قيمته 6.961 وهي قيمة متطرفة وشديدة البعد، وهذا يشير إلى أن المصارف قيد الدراسة تتميز بخصائص مختلفة، وهذا ما سيتم معالجته من خلال إختيار النموذج القياسي الأمثل لهذه المتغيرات.

جدول 1 : الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics) لمتغيرات الدراسة

Stats	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.	skewness	kurtosis
ROAA	1.3448	4.4323	-1.6614	0.8416	0.1683	5.0520
ROAE	11.2031	29.5039	-2.4261	5.4634	0.0736	3.4782
CAR	13.4038	38.8013	5.1390	6.9329	1.7019	5.2386
OE	45.4170	74.7660	16.5531	11.9078	-0.3336	2.4460
AQ	4.9152	16.2907	1.5911	3.3998	1.0976	3.5816
ID	34.9228	100.0000	1.7943	18.0518	0.7212	4.0046
L	26.1280	62.1756	1.8566	13.5603	0.4782	2.6567
BS	18.0479	21.9737	12.0152	2.4124	-0.2634	2.3071
VAIC	3.5886	9.7476	-1.4662	1.4297	1.3125	6.9613
Dep	66.4593	88.8048	23.7202	11.1518	-0.5253	3.7601

4.2. تحليل مصفوفة الارتباط Correlation matrix analysis

يُقدم الجدول 2 ملخص لتحليل مصفوفة الارتباط بين كل زوج من المتغيرات التابعة والمستقلة، أي أن الارتباط الخطي (Multicollinearity) بالتحديد يحدث بسبب وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة)، نتيجة اتجاه المتغيرات معا عبر الزمن، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الخطأ المعياري في معاملات النموذج المقدرة وقد يشوه دقة تقدير نموذج الانحدار وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في بيانات الدراسة، وقد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية للمقدرات مما يعطي فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جدا للإحصائية إختبار (t-statistic) (Berry & Feldman, 1985). أي عندما يكون معامل الارتباط 80% أو أعلى، هذا يشير إلى أن التعدد الخطي يمثل مشكلة، حيث قيمة معامل الارتباط المرتفع نسبيا بين متغيرين تفسيريين يؤدي إلى احتمالية حدوث أخطاء معيارية للتحيز، ويلاحظ من الجدول أن مصفوفة الارتباط تشير إلى انخفاض معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية مما يضمن بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) في النماذج محل الدراسة.

جدول 2 : مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين متغيرات الدراسة

	ROAA	ROAE	CAR	OF	CR	ID	L	BS	VAIC	Dep
ROAA	1.000									
ROAE	0.620	1.000								
CAR	0.412	-0.171	1.000							
OE	-0.372	-0.250	-	1.000						
			0.236							
AQ	-0.277	-0.169	-	0.246	1.000					
			0.237							
ID	0.116	0.092	0.137	0.137	0.177	1.000				
L	0.213	0.227	0.185	-	-	-	1.000			
				0.130	0.577	0.038				
BS	0.135	0.255	-	-	-	-	0.566	1.000		
			0.201	0.230	0.551	0.370				
VAIC	0.494	0.388	0.099	-	-	-	0.065	-	1.000	
				0.298	0.150	0.083		0.066		
Dep	-0.131	0.290	-	0.152	-	-	0.264	0.322	-	1.000
			0.604		0.035	0.191			0.009	

4.3. مواصفات النموذج Model specification

تعتبر النظريات والدراسات العملية السابقة ذات الصلة والعلاقة الوثيقة بالموضوع أهم مصدر لتحديد متغيرات الدراسة، ومن أجل تحقيق الهدف المذكور مسبقاً لتقدير تأثير العوامل الداخلية على الأداء المالي للمصارف التجارية، وبالنظر إلى توفر البيانات المتعلقة بهذه الدراسة، نعمل على بناء وتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال النموذج العام التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 CAR_{i,t} + \beta_2 OE_{i,t} + \beta_3 AQ_{i,t} + \beta_4 ID_{i,t} + \beta_5 L_{i,t} + \beta_6 BS_{i,t} + \beta_7 VAIC_{i,t} + \beta_8 Dep_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

Y_{it} : تمثل الأداء المالي للمصرف كما يعبر عنه العائد على متوسط الأصول (ROAA)، و العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE). i : تشير إلى عدد المصارف (1... إلى 23 مصرف) t : تمثل عدد سنوات الدراسة (1... إلى 10 سنوات). β_0 : تشير إلى قيمة أو معلمة القاطع العام في النموذج. $\beta_8 - \beta_1$: تشير إلى معاملات معامل متغيرات النماذج. $CAR_{i,t}$: تشير إلى رأس المال المصرف. $OE_{i,t}$: تشير إلى كفاءة التشغيل. $AQ_{i,t}$: تشير إلى جودة الأصول. $ID_{i,t}$: تشير إلى تنوع الإيرادات. $L_{i,t}$: تمثل السيولة المصرفية. $BS_{i,t}$: تشير إلى حجم المصرف. $VAIC_{i,t}$: تشير إلى رأس المال الفكري. $Dep_{i,t}$: تشير إلى حجم الودائع. ε_{it} : تشير إلى حد الخطأ العشوائي.

5. تفسير ومناقشة نتائج الدراسة Interpretation and Discussion of study Results**Results**

يقدم هذا الجزء تحليل الانحدار المتعدد من أجل معرفة أثر العوامل الداخلية على الأداء المالي للمصارف التجارية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2020، تم العمل على تقدير نماذج البانل الساكن (Static Panel) حسب مخرجات تقدير الدالة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والموضحة في الملحق رقم 1 و 2 والمتمثلة في تقدير النماذج الأساسية الثلاثة: الأول نموذج الانحدار التجميعي (Pooled estimates Model)، والثاني نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect estimates model)، والثالث نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect estimates model) والمفاضلة بينهما من أجل اختيار النموذج الأفضل والذي يتماشى مع خصائص هذه البيانات، واختيار النموذج المناسب من بين هذه النماذج تم العمل على مجموعة من الاختبارات الموضحة بالملحق رقم 3، حيث للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FM)، تم الاعتماد على اختبار Fisher، باختبار الفرضية العدمية والتي

تفترض بوجود تقاطع خاص بكل مصرف في كلا نماذج الانحدار العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، وبالنظر إلى نتائج هذا الاختبار فإن القيم الاحتمالية P-value تقدر بـ (0.0000 ؛ 0.0000) على التوالي، وأشارت نتائج اختبار Ficher للنموذجين بأن القيمة أقل من مستوى الأهمية 5%، عليه يتم رفض الفرضية العدمية عند مستوى الأهمية والاستنتاج أن كلا النموذجين تتضمن تأثيرات فردية وأنها نماذج غير متجانسة، وبالتالي أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أنسب من نموذج الانحدار التجميعي (PM). وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، تم الاعتماد على مخرجات اختبار (LM) Breusch-Pagan Lagrange multiplier، بإختبار الفرضية العدمية والتي تنص بأن الفروق عبر المصارف هي صفر أي لا يوجد تباين خاص بين المصارف (بمعنى لا يوجد تأثير للوحة)، وفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية P-value تقدر بـ (0.0000 ؛ 0.0000) على التوالي، وأشارت نتائج اختبار لانجرانج (LM) للنموذجين بأن القيمة أقل من مستوى الأهمية 5%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية عند مستوى الأهمية والاستنتاج أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) أنسب من نموذج الانحدار التجميعي (PM).

وللمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) تم الاعتماد على اختبار Hausman بإختبار الفرضية العدمية والتي تنص أن نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج التأثيرات الثابتة، وبناءً على نتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية P-value تقدر بـ (0.0011 ؛ 0.0000) على التوالي، حيث كانت نتائج اختبار Hausman لكلا النموذجين أصغر من مستوى الأهمية 5%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج التأثيرات الثابتة، والاستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) يعتبر أنسب من نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لبيانات هذه الدراسة.

لكن من أجل تعزيز هذا الموقف والتأكد من أن الملاءمة جيدة لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ولا يعاني من أي تحيز في الموصفات ويمكن الاعتماد على نتائجه، يشترط القيام بمجموعة من الاختبارات التشخيصية للبواقي (Residuals diagnostics tests) المتعلقة بالنماذج محل الدراسة من أجل تحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، حيث إن إهمالها قد يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة. هذه الاختبارات موضحة بالملحق رقم 4.

لذلك تم فحص إحصائية إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) أو الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار Wooldridge للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً مع وجود ارتباط داخل المصرف وليس عبر المصارف، وعلى أساس هذا الإختبار يتم إما قبول أو رفض

الفرضية العدمية والتي تفترض بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وكانت نتائج اختبار Wooldridge إن القيمة الاحتمالية P-value تقدر بـ (0.0013 ؛ 0.0001) على التوالي، حيث كانت أقل من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم رفض الفرضية العدمية والاستنتاج بأن هناك دليلاً كافياً على وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في كلا النموذجين.

ومن ثم التحقق من عدم تجانس التباين الجماعي (Heteroskedasticity) في نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة، وذلك بمن خلال فحص اختبار Modified-Wald، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية العدمية والتي تفترض بعدم وجود مشكلة عدم تغير المرونة، وبناء على نتائج الاختبار إن القيمة الاحتمالية P-value تقدر بـ (0.0000 ؛ 0.0000) على التوالي، هذا أقل من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم رفض الفرضية العدمية عند المستوى الأهمية للدلالة والاستنتاج بأن هناك دليلاً كافياً على وجود مشكلة عدم التجانس (Heteroskedasticity) في كلا النموذجين.

ومن ثم التحقق من الاعتماد المقطعي أو الارتباط المعاصر (Cross-sectional independence)، وذلك بمن خلال فحص اختبار Pesaran CD، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية العدمية والتي تفترض أن المخلفات غير مترابطة. وبناء على نتائج الاختبار إن القيمة الاحتمالية P-value تقدر بـ (0.0000 ؛ 0.0002) على التوالي، كانت أقل من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم رفض الفرضية العدمية عند مستوى الدلالة والاستنتاج أن هناك دليلاً كافياً على وجود مشكلة الاعتماد المقطعي أو وجود الاعتماد المستعرض (Cross-sectional independence) في كلا النموذجين.

وعلى ضوء نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي والتأكد من وجود المشكلات سابقة الذكر، نلاحظ أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ليس الأنسب مع طبيعة بيانات هذه الدراسة، وعليه تم تطبيق نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) panel-corrected standard error الذي اقترحه (Beck and Katz, 1995)، وبالتحديد طريقة Weights Cross-section والتي تعمل على التخلص من كل المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، والتي تفي بكل الشروط و التخلص على مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة عدم ثبات التباين في نموذج التأثيرات العشوائية، ومشكلة الاعتماد المعاصر، وذلك من أجل الحصول على نتائج أكثر مصداقية وأكثر كفاءة في تقدير المعامل وعدم التحيز في تقدير القيم (Reed & Haichun, 2011).

يلخص الجدول 3 النتائج القياسية التجريبية لنموذجي التقييم باستخدام العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) كمقاييس للأداء المالي للمصارف

التجارية، أشارت النتائج التجريبية لنموذجي التقييم إلى أن القوة التفسيرية لمعامل جودة التعديل (R-squared) تقدر بـ (0.680141 ؛ 0.541102) على التوالي، مما يعني أن لدينا خصائص تعديل جيدة في نموذجي الدراسة، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرات التابعة، ويمكن الاستنتاج أن تباين معامل التحديد R-squared للأداء المالي للمصارف التجارية يمكن تفسيره بتباين العوامل الداخلية وبالأخص العوامل المختارة بهذه الدراسة والمتمثلة في (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الكفاءة التشغيلية، تنويع الدخل، السيولة، حجم المصرف، رأس المال الفكري، الودائع المصرفية)، كما تشير إحصائية اختبار F-statistic إلى أن النماذج ملائمة وجيدة لبيانات المصارف محل الدراسة، ما يعني أن النموذج لا يعاني من أي تحيز في التوصيف، والمتغيرات محددة بشكل معقول بالإضافة إلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة المتمثلة في الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة بعينة من دول المغرب العربي محل الدراسة، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج التقدير المتوصل إليها والعمل على تفسيرها وفقاً للتالي.

بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (CAR) والذي يعبر عن كفاية رأس المال للمصرف، يلاحظ أنه يؤثر إيجاباً مع دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA)، بينما كان لنفس المؤشر تأثير سلبي ولكن غير معنوي وليس ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية كما عبرت عنها (ROAE)، وبالتالي يلاحظ من هذه النتائج أنه عندما تزيد مستويات كفاية رأس مال المصرف بمقدار نقطة مئوية واحدة، فإن العائد على متوسط الأصول (ROAA) يزيد بمقدار 0.051169 وحدة، مع ثبات أو عدم حدوث أي تغييرات في المتغيرات الأخرى، وهذا يعني أن المصارف ذات رأس المال الكبير قادرة على دعم أعمال المصرف بشكل أكثر فعالية لأنها تتمتع بأمان أكبر وتتمتع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المشكلات غير المتوقعة مما يحقق الربحية على الأصول، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن المصارف التي تزيد من حقوق ملكيتها لديها تكلفة رأس مال أقل مما ينعكس على ربحيتها، وبالتالي فإن المصارف ذات رأس المال الأفضل هي أكثر أماناً والمصارف الأكثر أماناً هي أكثر ربحية، إذا عامل التكلفة يعلب دوراً مهماً في ربحية المصارف التجارية وهو ما يمكن تفسيره من خلال أحد المؤشرات اللاحقة، إذا الإشارة الإيجابية بين كفاية رأس المال والعائد على متوسط الأصول (ROAA) تتوافق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن زيادة كفاية رأس المال المقاسة بـ إجمالي حقوق الملكية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول تحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

وبالنسبة لأثر مؤشر التكلفة إلى الدخل (OE) والذي يعبر عن الكفاءة الإدارية والتشغيلية للمصرف فهو سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية كما عبرت عنها (ROAE)، بينما كان لنفس المؤشر تأثير سلبي ولكن غير معنوي وليس ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA)، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن أي زيادة في التكاليف تؤدي إلى انخفاض الربحية، والحقيقة الأساسية في أي صناعة سواء مصرفية أو غيرها من الصناعات هي أن الدرجة التي تزيد بها المؤسسات من تكاليفها تقلل من هوامش أرباحها، وبالتالي نجد أن الإدارة الفعالة للتكاليف شرط أساسي لتحسين الربحية الأداء المالي للمصارف التجارية. الإشارة السلبية بين مؤشر التكلفة إلى الدخل تتوافق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن نسبة تكاليف التشغيل المحسوبة كنسبة مئوية من صافي الدخل تُضعف الأداء المالي للمصارف التجارية، كما أنها تتماشى أيضاً مع الدراسات التجريبية السابقة: (Dietrich & Wanzenrid, 2014; Căpraru & Ihnatov 2014; Borroni, et al. 2016; Garcia & Guerreiro 2016).

جدول 3 : معلومات نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (PCSE)

Var.	ROAA			ROAE		
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
CAR	0.051169** *	0.005818	8.794956	-0.100697	0.074017	-1.360
OE	-0.011841	0.011416	-1.037261	-0.046262** *	0.015241	-3.035
AQ	-0.006252** *	0.001750	-3.572742	0.000408	0.089823	0.005
ID	0.009808** *	0.002324	4.221114	0.088318** *	0.013916	6.346
L	-0.007446** *	0.003582	-2.078677	0.014859	0.017603	0.844
BS	0.050889** *	0.017316	2.938831	0.408336** *	0.130890	3.120

VAIC	0.340954** *	0.02926 4	11.6510 8	2.124809** *	0.19066 1	11.144
Dep	0.005240*	0.00308 9	1.69630 2	0.116179** *	0.02313 6	5.022
Constant	- 1.562387** *	0.30620 3	- 5.10245 8	- 11.19667** *	4.06399 5	-2.755
R-squared	0.680141			0.547474		
Adjusted R-squared	0.668563			0.531093		
F-statistic	58.74122			33.42119		
<i>(p-value)</i>	0.0000			0.0000		
N. gro	23					
Periods included	10					
Observation s	230					

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

وعلى النقيض من ذلك قد تتعارض هذه النتائج مع الدراسة التي قام بها (Tan, 2017) والتي سعت بالتحقيق في أثر المنافسة والخدمات المصرفية الموازية على ربحية المصارف الصينية لعينة تتكون من 100 مصرف تجاري خلال الفترة (2003 - 2013) والذي استخدم فيها المؤلف نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول لكي يعبر عن الكفاءة الإدارية حيث تشير القيم الأعلى لهذه النسبة إلى وجود تكلفة أعلى، مما ينبغي أن تؤثر سلباً على أرباح المصارف. بينما تكشف النتيجة أن الكفاءة تؤثر بشكل كبير وإيجابي على ربحية المصارف في الصين، وبالتالي كلما زادت تكلفة النفقات العامة للمصارف التجارية زادت ربحيتها، ويفسر ذلك بشكل رئيسي إلى أن تكلفة التشغيل كالرواتب والأجور تؤثر بشكل إيجابي على أداء المصارف، وهذا يتفق مع نظرية كفاءة الأجور، التي تجادل بأن ارتفاع مستويات الرواتب والأجور سيزيد بشكل كبير من إنتاجية الموظفين، مما ينبغي أن يؤثر بشكل إيجابي على أرباح المصارف.

فيما يتعلق لأثر مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (AQ) والذي يعبر عن جودة أصول المصرف فهو سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA)، بينما كان لنفس المؤشر تأثير إيجابي ولكن غير معنوي وليس ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي

للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية كما عبرت عنها (ROAE)، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن الزيادة في قيمة القروض المتعثرة دليل على عدم جودة القروض، وهذا يتعلق باحتمالية الخسارة نتيجة عدم قدرة المقرض على سداد ما عليه من التزامات، حيث تعتبر القروض من الأصول ذات التكلفة التشغيلية الأعلى في محفظة أصول المصارف، لذلك فإن إدارتها أمر بالغ الأهمية لأداء المصارف التجارية وربحياتها الإجمالية، الإشارة السلبية بين مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تتوافق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن القروض المتعثرة المحسوبة كنسبة مئوية من إجمالي القروض تُضعف الأداء المالي للمصارف التجارية، كما أنها تتماشى أيضاً مع الدراسات التجريبية السابقة: (الفاضلي، وآخرون 2022 ؛ Căpraru & Ilnatov 2014 ؛ Petria et al., 2015 ؛ Tan, 2017).

أما أثر مؤشر الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات (ID) والذي يعبر عن مدى تنويع دخل المصرف فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، ومن الممكن تفسير هذا بأن المصارف إذا نوعت من مصادر دخلها من خلال القيام بأنشطة مدرة للدخل من غير الأنشطة التقليدية كالقروض الربوية والتي عرضة لمخاطر الائتمان، والعمل على نشر الخدمات المصرفية والتأمينية والأنشطة القائمة على التكنولوجيا والاتصالات والتحويلات، والعمل على إدارة صناديق الاستثمار، والاستثمار في الأسواق المالية هذا كلا بدورها قد تعمل على تحسين أداء المصرف وأصبحت ذات أهمية متزايدة للصحة والسلامة المالية للمصارف، وهذا يعني أن الأنشطة الأكثر تنوعاً التي تعمل عليها المصارف قد تقلل من حجم الأموال المتاحة للقروض التقليدية مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية، ولذلك الإشارة الإيجابية بين مؤشر الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات تتفق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن زيادة تنويع الدخل المقاس بـ الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات تحسن الأداء المالي للمصارف التجارية، كما أنها تتماشى أيضاً مع الدراسات التطبيقية السابقة (Meslier et al., 2014؛ Mehta & Bhavani, 2017). وعلى النقيض من ذلك قد تتعارض هذه النتائج مع عدد من الدراسات التطبيقية السابقة (Hafidiyah, & Trinugroho, 2016 ؛ Tan, 2017).

فيما يتعلق بمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (L) والذي يعبر عن مستوى السيولة المصرفية فهو سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA)، بينما كان لنفس المؤشر تأثير إيجابي ولكن غير معنوي وليس ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي

للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية كما عبرت عنها (ROAE)، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن الزيادة بالاحتفاظ في قيمة الأصول السائلة قد تحرم المصرف من الفرص الاستثمارية التي ستندرج الأرباح وعليه تتخفف العوائد على أصول المصرف، وبالتالي وما سبق ذكره هذا المعيار يحتاج إلى إدارة لكي تبقى في حالة التوازن. الإشارة السلبية بين مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والاداء المالي تتفق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن زيادة مؤشر السيولة المقاسة ب الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول تُضعف الأداء المالي للمصارف التجارية.

مؤشر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف (BS) والذي يعبر عن حجم المصرف فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، ومن الممكن تفسير هذا بأن النتائج تدعم فرضية الحجم، التي تفترض أن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على استخدام ميزة وفورات الحجم في معاملاتها. هذه النتائج تتفق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن زيادة حجم المصرف المقاس ب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول تُحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

كذلك مؤشر القيمة المضافة (VAIC) والذي يعبر عن رأس المال الفكري فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، ومن الممكن تفسير هذا بأن الأصول أو الموارد الغير ملموسة تولد قيمة للمصرف، ولذلك الإشارة الإيجابية بين مؤشر القيمة المضافة لرأس المال الفكري والاداء المالي تتفق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن الزيادة في رأس المال الفكري المقاس بالقيمة المضافة لرأس المال الفكري تُحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

وأخيراً، فإن مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (Dep) والذي يعبر عن حجم الودائع المصرفية فهو الفكري ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، ومن الممكن تفسير هذا بأن الودائع تعتبر مصدر رئيسي للتمويل، وكلما زاد حجم الودائع وتحولها إلى استثمارات، كلما ارتفع هامش الربح لدى المصرف، ولذلك الإشارة الإيجابية بين مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول والاداء المالي تتفق مع فرضية هذه الورقة البحثية والتي نصت إلى أن الزيادة في مؤشر حجم الودائع المصرفية المقاس ب إجمالي الودائع كنسبة مئوية من إجمالي الأصول تُحسن الأداء المالي للمصارف التجارية.

6. النتائج والتوصيات Conclusion and Recommendations**أولاً: النتائج:**

من خلال تطبيق تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وباستخدام نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح Panel-corrected standard error (PCSEs)، قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- 1- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (CAR) والذي يعبر عن كفاية رأس المال للمصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA) لعينة الدراسة.
- 2- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لمؤشر التكلفة إلى الدخل (OE) والذي يعبر عن الكفاءة الإدارية والتشغيلية للمصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية كما عبرت عنها (ROAE) لعينة الدراسة.
- 3- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لمؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والذي يعبر عن جودة أصول المصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA) لعينة الدراسة.
- 4- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات والذي يعبر عن تنويع دخل على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين (ROAA ؛ ROAE) لعينة الدراسة.
- 5- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والذي يعبر عن مستوى السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بنسبة العائد على متوسط الأصول كما عبرت عنها (ROAA) لعينة الدراسة.
- 6- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والذي يعبر عن حجم المصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين (ROAA ؛ ROAE) لعينة الدراسة.
- 7- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة المضافة لرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين (ROAA ؛ ROAE) لعينة الدراسة.
- 8- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر حجم الودائع المصرفية المقاس بـ إجمالي الودائع كنسبة مئوية من إجمالي الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية لكلا النموذجين (ROAA ؛ ROAE) لعينة الدراسة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- 1- على المسؤولين بالمصارف التجارية تسليط الضوء على العوامل الداخلية التي تعزز الأداء المالي وذلك من خلال المتابعة الدورية للمتغيرات لإتخاذ الإجراءات المناسبة نظراً لتأثيرها بشكل كبير بقرارات إدارة المصرف وسياساته وأهدافه والتي يمكن التحكم فيها من خلال قراراته الإدارية.
- 2- كذلك توصي الدراسة بتحسين فاعلية إدارة التكاليف والتقليل منها من خلال تنويع الدخل والاستثمار في التكنولوجيا الإلكترونية الجديدة لتقديم الخدمات هذا قد يكون لها سبب لتقليل التكاليف.
- 3- ضرورة وضع معايير منح الائتمان للحد من المخاطر الائتمانية وإجراء تقييمات دورية للحد من انخفاض جودة الأصول والامتثال للقوانين واللوائح والمتطلبات القانونية المحلية والدولية.
- 4- زيادة الاهتمام بالرأس المال الفكري وتنمية الموارد البشرية وإستقطاب الكفاءات وتقديم التدريب والحوافز لهم.
- 5- العمل على تقديم خدمات مصرفية على مستوى متقدم لتعزيز ثقة العملاء وجذب الموارد والوائع والنظر في ادوات التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة والتوسع الجغرافي والأهتمام بموضوع الشمول المالي.

المصادر والمراجع References

- الحريث، حزوري. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. 2(43).
- بن سالم، فرح. (2022). أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- حيدر. (2023). كفاية رأس المال وربحية المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة البعث - سلسلة العلوم الاقتصادية و السياحية ، 45(25).
- سهام. (2014). دراسة حالة البنك الوطني الجزائري نموذج تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام camels. (رسالة ماجستير) جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.
- عبدالله رجب الفاضلي، مصطفى أبوزيد مفتاح، & طارق عبدالله محمود. (2022). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية. مجلة آفاق اقتصادية، 8(15) 1-20.
- عبد القادر الشعار، زينب مهنا، هيفاء غدير. (2022). أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية. مجلة حماة، 5(10)، 76-90.
- فيصل شياد. (2022). أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف السعودية. مجلة دراسات تجارية، 21(1)، 240-260.
- محمد بن عمر، أحمد نصير. (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels: حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015). مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 1(2)، 26-45.
- منال موصلي. (2022). تنويع الإيرادات وأثرها في ربحية واستقرار المصارف السورية الخاصة. مجلة المعهد العالي لإدارة الأعمال، 1(1).

محمد حقيقة، حنان بورعدة.(2020).محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة البنوك المدرجة في بورصة الدار البيضاء للفترة 2006-2009.مجلة بحوث الاقتصاد والمجامنت،1(2).

كامل غني محمد الشهيلي. 2020. أثر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة. رسالة ماجستير.

Ali, K., Akhtar, M. F., & Ahmed, H. Z. (2011). Bank-specific and macroeconomic indicators of profitability-empirical evidence from the commercial banks of Pakistan. *International Journal of Business and Social Science*, 2(6), 235-242.

Anbar, A., & Alper, D. (2011). Bank specific and macroeconomic determinants of commercial bank profitability: Empirical evidence from Turkey. *Business and economics research journal*, 2(2), 139-152.

Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of international financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121-136.

Beck, N., & Katz, J. N. (1995). What to do (and not to do) with time-series cross-section data. *American political science review*, 89(3), 634-647.

Borroni, M., Piva, M., & Rossi, S. (2016). Determinants of Bank Profitability in the Euro Area: Has Anything Changed?. N. Dises1619), Universita Cattolica del Sacro Cuore, Dipartimentie Istituti di Scienze Economiche (DISCE).

Căpraru, B., & Ihnatov, I. (2014). Banks' profitability in selected Central and Eastern European countries. *Procedia Economics and Finance*, 16(0), 587-591.

Davydenko, A. (2010). Determinants of bank profitability in Ukraine. *Undergraduate Economic Review*, 7(1), 2.

Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2009, April). What determines the profitability of commercial banks? New evidence from Switzerland. In *12th conference of the Swiss society for financial market researches, Geneva* (pp. 2-39).

Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2014). The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), 337-354.

Garcia, M. T. M., & Guerreiro, J. P. S. M. (2016). Internal and external determinants of banks' profitability. *Journal of Economic Studies*. 43(1), 90-107.

Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. *Romanian Economic Journal*, 14(39).

Hafidiyah, M. N., & Trinugroho, I. (2016). Revenue diversification, performance and bank risk: Evidence from Indonesia. *Jurnal Dinamika Manajemen*, 7(2), 139-148.

Hoffmann, P. S. (2011). Determinants of the Profitability of the US Banking Industry. *International journal of business and social science*, 2(22).

Kiemo, S. M., Olweny, T. O., Muturi, W. M., & Mwangi, L. W. (2019). Bank-specific determinants of commercial banks financial stability in Kenya. *Journal of Applied finance and banking*, 9(1), 119-145.

Mehta, A., & Bhavani, G. (2017). What Determines Banks' Profitability? Evidence from Emerging Markets-the Case of the UAE Banking Sector. *Accounting and Finance Research*, 6(1), 77-88.

Meslier, C., Tacneng, R., & Tarazi, A. (2014). Is bank income diversification beneficial? Evidence from an emerging economy. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 31, 97-126.

Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1-30.

Petria, N., Capraru, B., & Ihnatov, I. (2015). Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia economics and finance*, 20, 518-524.

Rahman, M. M., Hamid, M. K., & Khan, M. A. M. (2015). Determinants of bank profitability: Empirical evidence from Bangladesh. *International journal of business and management*, 10(8), 135.

Reed, W. R., & Ye, H. (2011). Which panel data estimator should I use?. *Applied economics*, 43(8), 985-1000.

Tan, Y. (2017). The impacts of risk and competition on bank profitability in China. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 40, 85-110.